المغتربون الأردنيون في الخليج العربي

من الذي يحول؟ وكم؟ ولماذا يحول؟

تموز ٢٠١٨

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	4
المقدمة	7
النتائج الوصفية لاستبيان المغتربين	10
نتائج تحليل بيانات استبيان المغتربين الأردنيين في الخليج العربي	16
التوصيات بناءً على نتائج استبيان المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي	18
المراجع	19
ملحق أ	20

الملخص التنفيذي

لطالما جذبت مواضيع اقتصاديات الهجرة بما فيها موضوع حوالات المغتربين لبلدانهم الأصلية اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين وذوي الشأن والعلاقة. ويأتي هذا الاهتمام نتيجة العديد من الأسباب والحقائق المرتبطة بهذا الموضوع، فعلى سبيل المثال؛ ارتفع تدفق الحوالات للدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط من 31.2 مليار دولار في عام (1990) إلى 466 مليار دولار في نهاية العام 2017 (البنك الدولي 2018).

يعتبر الأردن أحد الدول التي يغترب عدد كبير من مواطنيها في مختلف أرجاء العالم، وتقيم الحصة الأكبر من هؤلاء المغتربين في دول الخليج العربي. وفي ظل غياب الأرقام الرسمية حول أعداد المواطنين الأردنيين المغتربين في الخارج، إلا أن الباحث بيل أير (2016) قدر أعداد المغتربين الأردنيين في كافة أرجاء العالم بنحو 786,000 مغترب، وتشكل نسبة المغتربين 10.5% من المواطنين الأردنيين، ويساهم المغتربون في إدخال المزيد من الأموال للأردن من خلال حوالاتهم، والتي تشكل نحو 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سياق الحديث عن المغتربين وحوالاتهم من المهم الإشارة إلى أن منتدى الاستراتيجيات الأردني كان قد أصدر في شهر آذار من العام 2018 ورقة سياسات بعنوان **"اقتصاديات حوالات المغتربين: إيجابيات علينا تعزيزها"**، حيث درست هذه الورقة أثر حوالات المغتربين الأردنيين على جوانب اقتصادية مختلفة. وبالمتوسط، فقد كانت نتائج التحليل في ورقة السياسات تلك إيجابية؛ حيث كانت الحوالات تؤثر ايجاباً على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك على النمو في الودائع المصرفية والاحتياطات من العملات الأجنبية، وأيضاً على التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في الأردن. بالمقابل، أظهرت النتائج أنه وعلى الرغم من أن الحوالات لا تؤدي لرفع مستوى التضخم في الأردن إلا أنها تؤدي لزيادة العجز في الميزان التجاري وذلك نظراً لدورها في التأثير على زيادة عملية الاستيراد.

وبناءً على ما تقدم، ونظراً لأهمية الحوالات للاقتصاد الأردني، وفي ظل الجهود التي يقوم بها منتدى الاستراتيجيات الأردني لتكوين فهم حول العديد من القضايا الاقتصادية في الحالة الأردنية؛ قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتطوير استبيان لفهم الحالة والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي، حيث تم توزيع هذا الاستبيان على المغتربين الأردنيين في مختلف الدول الخليجية وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين التي ساهمت في عملية إيصال الاستبيان للمغتربين.

يركز الاستبيان على عدة محاور تتعلق بالمغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي، وهي: **أولاً**، الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمغتربين. **ثانياً**، عمل المغتربين وخبراتهم المهنية. **ثالثاً**، دوافع الاغتراب وعلاقة المغتربين بالأردن. **رابعاً**، مزايا التأمين الصحي والضمان الاجتماعي للمغتربين. **خامساً**، حوالات المغتربين الأردنيين. **سادساً**، استثمار المغتربين في الأردن. **سابعاً**، الحياة الاجتماعية للمغتربين في دول الخليج العربي.

تم توزيع الاستبيان على المغتربين الأردنيين خلال الفترة من شهر أيلول 2017 وحتى نهاية آذار 2018، وكان عدد المستجيبين للاستبيان 1167 مغترباً أردنياً في مختلف الدول الخليجية. ونبين تالياً أبرز الحقائق حول المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي والمستسقاة من استبيان منتدى الاستراتيجيات الأردني:

أ. يبلغ متوسط الدخل السنوي للمغترب الأردني العامل في دول الخليج العربي 38,734 دينار أردني، ويبلغ وسيط الدخل السنوي للمغترب ما قيمته 24,000 دينار أردني.

ب. متوسط المبلغ السنوي الذي يقوم المغترب الواحد بتحويله للأردن هو 13,717 دينار، ووسيط هذا المبلغ هو 10,000 دينار.

ج. بالمتوسط، إن المغتربين الذين يقومون بتحويل الأموال للأردن يحولون نحو 35% من دخلهم السنوي (38,734/13,717).

د. أغلب المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي هم من الفئة العمرية 31 – 40 سنة (40.5%)، وكانت نسبة المتزوجون منهم 88.0%. وبالنسبة للمتزوجين، فإن 24.4% منهم قد قالوا بأن زوجاتهم يعملن في دول الخليج العربي أيضاً.

هـ. 66% من المغتربين حاصلين على درجة البكالوريوس، و 14.5% منهم حاصلين على درجة الماجستير، فيما كان 3.9% منهم حاصلين على شهادة الدكتوراه.

و. 58.1% من المغتربين كانوا يقيمون في العاصمة عمّان قبل الاغتراب، و15.4% منهم كانوا يقيمون في اربد، و8.2% كانوا يقيمون في الزرقاء.

ز. 68.5% من المغتربين قالوا أن السبب الذي دفعهم للعمل في الخليج هو تحسين وضعهم المعيشي.

ح. تشير النتائج الى أن 32.06% من المغتربين العاملين في الخليج لا يقومون بتحويل أموالهم للأردن.

ط. 27.1% من المغتربين الأردنيين لا يقومون بتحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية لتحويل الأموال.

ي. تشير النتائج الى أن 64.6% من المغتربين يقومون بتحويل أموالهم إلى حساباتهم الشخصية في البنوك الأردنية.

بالنسبة للحوالات، فقد أظهرت نتائج تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى أن العوامل المؤثرة في قرار التحويل مثل العمر ومستوى التعليم والخبرات العملية السابقة في الأردن، بالإضافة لمدة الاغتراب في دول الخليج العربي، والعمل في المملكة العربية السعودية ومستوى الدخل؛ كلها عوامل مؤثرة في زيادة احتمالية اتخاذ قرار بتحويل أموال للأردن.

أما بالنسبة لقيمة المبالغ المحولة للأردن، فإن تحليل المنتدى أظهر بأن العمل في المملكة العربية السعودية وعدد سنوات الاغتراب والعمل في دول الخليج ومستوى الدخل والعمل في القطاع العام؛ كلها تؤثر في زيادة قيمة الحوالة المرسلة.

وفيما يتعلق بدخل المغترب، فإن تحليل المنتدى أظهر بأن العوامل المؤثرة ايجاباً في مستوى دخل المغترب، هي: العمر ومستوى التعليم ومدة الاغتراب في دول الخليج العربي والعمل في القطاع الخاص الخليجي. أما بالنسبة للمغتربين الذين يعملون في المملكة العربية السعودية وفي القطاع العام الخليجي، فقد أظهرت نتائج تحليل المنتدى بأنهم يحققون دخولاً أقل من المغتربين في باقي الدول الخليجية.

واستناداً إلى نتائج الاستبيان والتحليل الذي قام به المنتدى لهذه النتائج، تالياً أهم التوصيات:

أولاً، أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي للمغتربين الذين أجابوا الاستبيان هو أكثر العوامل تأثيراً في دخلهم. كذلك، فإن النتائج تشير إلى أن مستوى الدخل يؤثر ايجاباً على احتمالية قيام المغترب بالتحويل، وعلى قيمة المبالغ المحولة أيضاً؛ لذلك فإنه من الضروري لجميع أصحاب الشأن والعلاقة في الأردن الاهتمام بجودة التعليم في الأردن، خصوصاً التعليم الجامعي، ويجب أن يبقى هذا على سلم أولويات الحكومة. حيث أنه من الطبيعي أن يتعرض المغتربون الأردنيون العاملون في الأسواق الخليجية للمنافسة في فرص العمل من قبل المواطنين الخليجيين والمغتربين من الدول الأخرى، إذ أن ارتفاع مستوى تعليمهم وجودته من شأنه أن يزيد قدرتهم التنافسية في الحصول على فرص العمل في هذه الأسواق. وفي ذات السياق، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني أن يقوم ذوو الشأن والعلاقة كوزارة العمل على سبيل المثال بالاحتفاظ بتحليلات محدثة بشكل دوري حول أسواق العمل في دول الخليج العربي؛ وذلك لمساعدة المغتربين العاملين في هذه الأسواق أو الذين ينوون العمل فيها على اتخاذ القرارات المرتبطة بعملهم في هذه الأسواق وتخطيط حياتهم المهنية مستقبلاً هناك، وتحسين مستواهم المهني ودخولهم،

وبالتالي بقائهم لمدة أطول في دول الخليج العربي، وهذا بدوره سيؤدي لزيادة المبالغ المحولة للأردن.

ثانياً، ان مستوى دخل المغتربين الأردنيين العاملين في القطاع العام الخليجي أقل من مستوى دخل

المغتربين الأردنيين العاملين في القطاع الخاص الخليجي، ومع ذلك، فإن احتمالية القيام بالتحويل هي أعلى بالنسبة للمغتربين العاملين في القطاع العام الخليجي. بالإضافة لذلك، فإن المغتربين العاملين الذين عملوا في القطاع العام الأردني قبيل اغترابهم أكثر تحويلاً من غيرهم. ومن الطبيعي أن تكون هذه الفئة من العاملين في القطاع العام هي من المعلمين والأطباء والملحقين العسكريين، أو العاملين في القطاع العام الذين ذهبوا كإعارات أو بإجازات بدون راتب لمدة محدودة؛ ولهذا يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن تعمل الحكومة على الحفاظ على أعداد هذه الفئة من المغتربين وزيادتها من خلال الاتفاقيات الحكومية مع حكومات هذه الدول لرفدهم بالخبرات الأردنية التي ستحقق عوائد اقتصادية للأردن واكتسابها خبرات جديدة قبيل عودتها لمواصلة عملها في الأردن.

ثالثاً، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن يولي ذوو الشأن والعلاقة من صانعي السياسات والمسؤولين وغيرهم المزيد من الأهمية لسوق العمل السعودي، حيث أن نتائج تحليل المنتدى تظهر بأنه وعلى الرغم من انخفاض مستوى دخل المغتربين العاملين في المملكة العربية السعودية إلا أن احتمالية قيامهم بتحويل الأموال أعلى وكذلك يقومون بتحويل مبالغ أكبر للأردن.

1. المقدمة

عالمياً، لطالما جذبت مسألة حوالات العمالة والكفاءات المغتربة والمهاجرة اهتمام الباحثين الأكاديميين ومراكز الفكر والمؤسسات الدولية وصانعي السياسات، وذلك لأسباب عدة؛ أهمها:

أولاً، ارتفع تدفق حوالات العمالة المغتربة للدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط من 31.2 مليار دولار في عام 1990 إلى 466 مليار دولار في عام 2017. " تشكل الحوالات اليوم ثلاثة أضعاف حجم المساعدات التنموية، كذلك فإن التدفق الدوري للحوالات أكثر استقراراً من التدفق الدوري للتسهيلات ورأس المال الخاص. والأرقام التي تبين هذا تعكس البيانات المسجلة رسمياً فقط؛ ولكن حجم الحوالات الحقيقي لا تعكسه الأرقام الرسمية بصورة دقيقة نظراً لتضمنه الحوالات المرسلة من خلال القنوات غير الرسمية، والتي قد تكون أكبر بشكل جوهري" (البنك الدولي، 2018).

الشكل 1: تدفق الحوالات للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض (البنك الدولي)

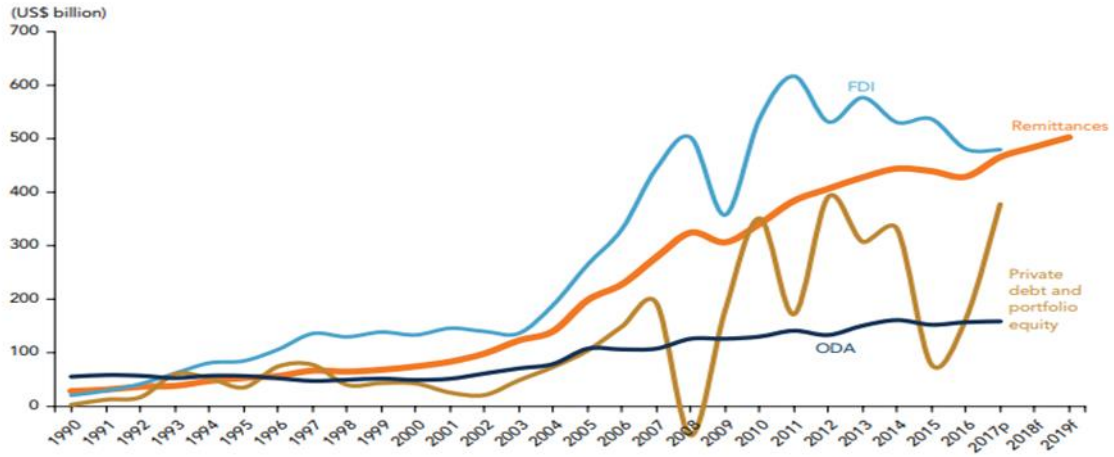

ثانياً، تؤثر الحوالات ايجاباً على دخل الأسر والأفراد، وكذلك على احتياطيات العملات الأجنبية في الدول النامية. وعلى صعيد متصل، يساهم تدفق الحوالات إلى الاقتصاد في تحسين الرفاه الاجتماعي من حيث؛ طبيعة ومستوى التغذية والسكن والتعليم والصحة. والأهم هو أن الحوالات تساعد الاقتصادات على تحقيق معدلات نمو أعلى.

ان الأدبيات البحثية في التي تخوض في مسألة اقتصاديات الحوالات تبحث في أربع قضايا رئيسية:

1. ما هو الحجم الحقيقي للحوالات؟ ويعتبر هذا السؤال ذو أهمية خاصة نظراً لعدم توفر أي إجابة دقيقة عليه، وذلك بسبب إرسال بعض الحوالات عبر القنوات غير الرسمية للتحويل، مما يعني عدم دخولها في السجلات الرسمية، وبالتالي صعوبة معرفة الحجم الحقيقي للحوالات.
2. لماذا يقوم البعض بتحويل الأموال وغيرهم لا يقومون بذلك؟ يخوض الباحثون في الإجابة عن هذا السؤال بالبحث عن ماهية العوامل المحددة لاتخاذ قرار التحويل، والعوامل المؤثرة في حجم الحوالات.
3. ما هو الأثر التنموي للحوالات؟ أثار هذا السؤال العديد من القضايا البحثية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، ومنها أثر الحوالات على مستويات الفقر والتفاوت في الدخل وجودة التعليم المدرسي للأطفال والانفاق العام ومستويات الادخار والنمو الاقتصادي.
4. هنالك أيضاً العديد من القضايا والمواضيع المتنوعة والمرتبطة بالحوالات يقوم بدراستها الباحثون الاقتصاديون، مثل؛ الآليات المستخدمة لتحويل الأموال، وتكلفة تحويل الأموال، وهل تعاني الدول المستقبلة للحوالات من هجرة العقول والعمالة الماهرة، والعديد من المواضيع الأخرى.

بالإضافة للمسائل والمواضيع البحثية المذكورة أعلاه، يمكننا أيضاً أن نجد في الأدبيات البحثية لموضوع الحوالات العديد من نتائج الاستبيانات والاستطلاعات المتعلقة بالعمالة المهاجرة حول العالم، وهذا النوع من الدراسات يساعدنا في تكوين فهم حول العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في حياة العمالة المهاجرة، وكذلك يساعدنا في فهم تجاربهم وحياتهم في الاقتصادات المضيفة لهم.

وفي ذات السياق، لا يمكننا ان نقلل من شأن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للحوالات المتدفقة للاقتصاد الأردني، ويمكننا الاستدلال على أهمية الحوالات للاقتصاد الأردني من خلال الملاحظات والحقائق التالية:

أ. لطالما استقبل الاقتصاد الأردني الحوالات بشكل ضخم وكبير، وهذا واضح من خلال الأرقام؛ حيث ارتفع حجم الحوالات المتدفقة للأردن من 9.1 مليون دينار في عام 1965 إلى أكثر من 2.3 مليار دينار في عام 2017. (الشكل 2)

الشكل 2: حجم الحوالات المتدفقة للاقتصاد الأردني
(مليون دينار) (1965- 2017)

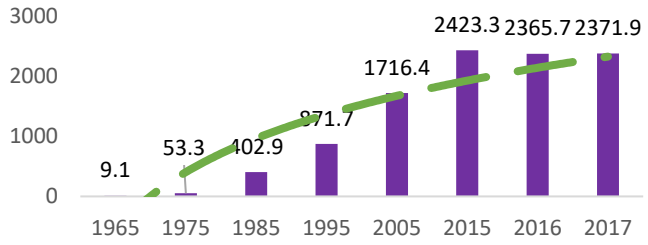

ب. إذا نظرنا لحجم الحوالات المتدفقة للأردن بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، نجد أن الحوالات انخفضت من أعلى قيمة لها في عام 1984 حيث كانت تشكل (24.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن أصبحت 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (الشكل 3). مع ذلك، فإنها ما زالت تشكل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد الوطني.

الشكل 3: حجم الحوالات نسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي
(2017-1984)

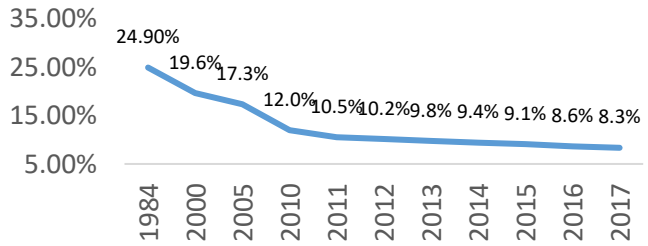

ج. بالنسبة لنصيب الفرد من الحوالات، فإن الفرد الأردني واللبناني هم الأكثر استقبالاً للحوالات في المتوسط (الشكل 4). فخلال الفترة (2010-2017) استقبل الفرد الأردني متوسط حوالات يعادل 533 دولار سنوياً.

الشكل 4: متوسط نصيب الفرد من الحوالات سنوياً
(2017-2010)

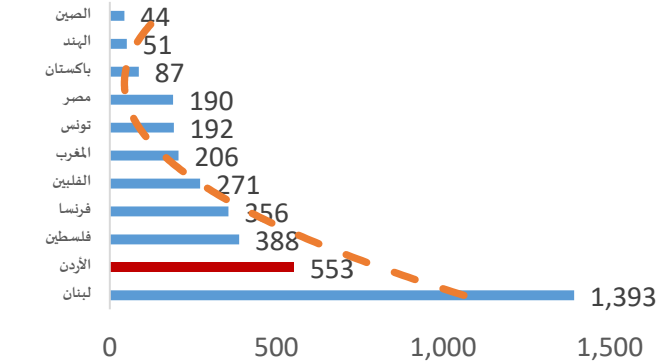

د. قام منتدى الاستراتيجيات الأردني في شهر آذار من العام 2018 بنشر ورقة سياسات بعنوان "اقتصاديات حوالات المغتربين: إيجابيات علينا تعزيزها"، وقام المنتدى من خلال هذه الورقة بدراسة أثر حوالات المغتربين على جوانب اقتصادية مختلفة، مثل؛ النمو الاقتصادي ومستوى التضخم والعجز في الميزان التجاري والودائع والتسهيلات المصرفية والودائع والاحتياطيات بالعملات الأجنبية، وكانت النتائج التي توصلت لها الدراسة إيجابية، حيث أظهر التحليل أن الحوالات تؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي ودخل الفرد والودائع في البنوك وكذلك الودائع بالعملات الأجنبية وأيضاً التسهيلات المصرفية. بالمقابل فقد أظهر النتائج بأنه وعلى الرغم من أن الحوالات لا تؤثر في مستوى التضخم إلا أنها تؤدي لزيادة الاستيراد وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري.

ونظراً لأهمية الحوالات، فإنه من الضروري أن يأخذ جميع أصحاب الشأن والعلاقة مسألة الحوالات على محمل الجد، ومن هذا المنطلق قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتطوير استبيان لفهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي والعوامل المؤثرة في حوالاتهم للأردن.

وتهدف هذه الاستبانة إلى تكوين فهم حول ثلاثة جوانب رئيسية:

1. لمعرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للكفاءات الأردنية العاملة في دول الخليج العربي، مثل؛ العمر والجنس والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم والدخل، وغيرها.
2. لتسليط الضوء على الحوالات التي يرسلها المغتربون الأردنيون في دول الخليج العربي وما يحيط بها من ظروف وما يؤثر بها من عوامل، مثل؛ دخل المغترب وحجم المبالغ المحولة وطريقة ارسال الحوالة والقنوات التي ترسل منها ومن هم الذين يرسلون الحوالات، ولماذا ترسل هذه الحوالات وما هي استخداماتها.
3. فهم بعض الملامح والسمات لهجرة واغتراب الكفاءات الأردنية في دول الخليج العربي، مثل؛ أسباب الهجرة ودوافعها، وعدد سنوات العمل في الأردن والخليج، ونوايا المغتربين للعودة للأردن، والعديد من العوامل الأخرى.

وإذا تمكنا من فهم الجوانب المذكورة أعلاه فإن هذا سيمنحنا القدرة على الخروج بتوصيات تساعدنا في رسم سياسات تساهم في زيادة الحوالات المتدفقة للاقتصاد الأردني بشكل يمكننا من الاستفادة من فوائدها التنموية بصورة كفؤة وفعالة. ان النتائج والتوصيات المتمخضة عن هذه الدراسة أو مثيلاتها ستساعدنا في تحفيز صانعي السياسات وذوي العلاقة على منح المزيد من الاهتمام لمسألة اقتصاديات الحوالات في الحالة الأردنية.

2.النتائج الوصفية لاستبيان المغتربين

للوصول للأهداف المرجو تحقيقها من الاستبيان، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بعمل مسودة للاستبيان، وقام المنتدى بالتشاور حول الأسئلة المطروحة في الاستبيان مع العديد من أصحاب الشأن والخبرة، وذلك للعمل على تطويره بناءً على خبراتهم المتعلقة بموضوع الدراسة.

الاستبيان الذي قام المنتدى بتطويره تم توزيعه عبر الوسائل الالكترونية المتاحة للوصول الى المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي، حيث تم توزيع هذا الاستبيان واستقبال الإجابات عليه خلال الفترة من أيلول 2017 إلى آذار 2018. وبناءً على تقديرات أعداد المغتربين في دول الخليج العربي (558,846 مغترب) وللوصول إلى عينة ممثلة بكفاية وكفاءة للمغتربين المقيمين في دول الخليج العربي، قمنا باعتماد درجة ثقة (99%) وهامش خطأ (5%)، وبناءً على هذه المعايير فإن الحجم الأمثل للعينة المطلوبة كان 665 شخصاً مغترباً في دول الخليج العربي، بينما استطاع المنتدى الوصول إلى 1167 استجابة للاستبانة، وبناءً على ذلك يمكننا القول بأن استبيان المنتدى ممثلة بشكل كافٍ وعادل للمغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي.

وفيما يلي نبين أهم نتائج إجابات المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي على الاستبيان:

1. توضح الأشكال 5أ-5و بعض خصائص المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي والمرتبطة بالعمر والجنس والحالة الاجتماعية وعمل الزوجة ومكان اقامتها. ومما تظهره الأرقام الواردة في الأشكال نستطيع القول بأن أغلب المغتربين الأردنيين القاطنين والعاملين في دول الخليج العربي ينتمون للفئة العمرية (31-40) سنة وبنسبة تشكل 40.5% من المغتربين الأردنيين المتواجدين في دول الخليج العربي، ويليهم من تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (41-50) سنة وبنسبة تشكل 28.7%، كذلك فإن ما نسبته 90.8% من المغتربين في دول الخليج العربي هم من الذكور، كما يظهر من النتائج أن 88% من المغتربين متزوجون، و90.4% منهم لديهم أطفال، و90% منهم تقطن زوجاتهم معهم في دولة الاغتراب. إضافةً إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى أن 24.4% فقط من زوجات المغتربين هن عاملات.

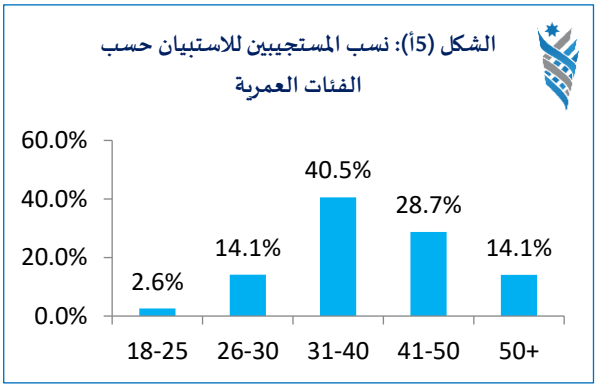

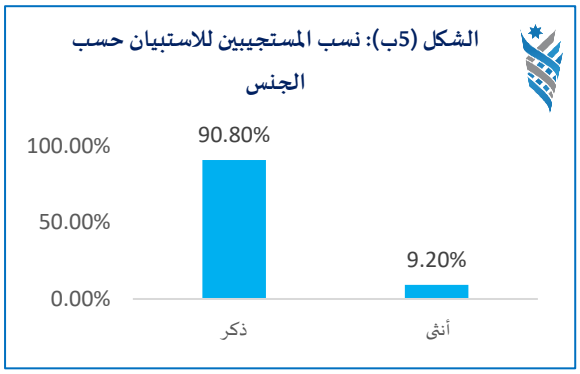

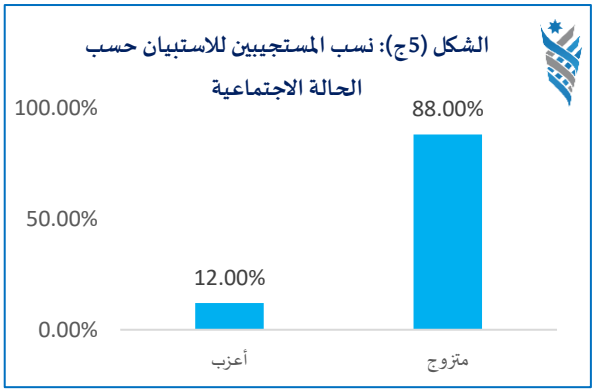

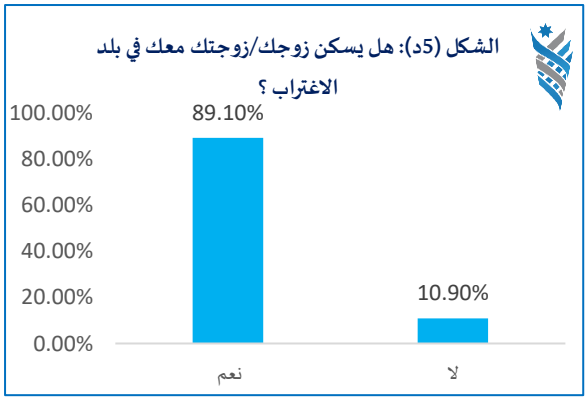

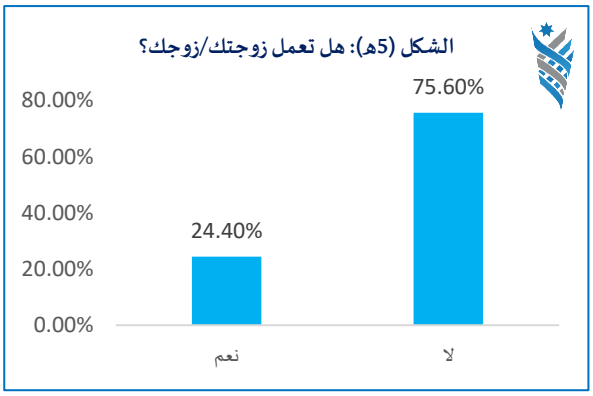

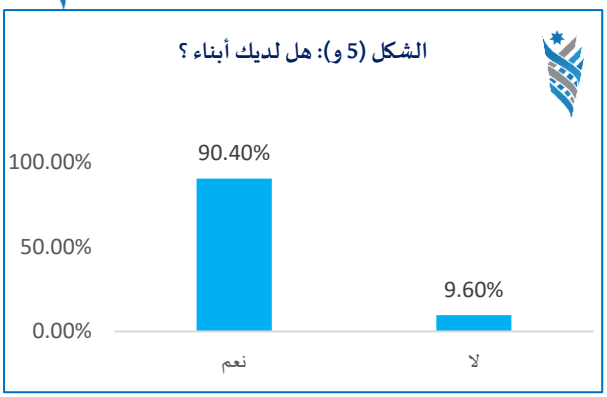

2. وبالنسبة للمستوى التعليمي للمغتربين، فقد أظهرت النتائج بأن 65.4% منهم حاصلون على درجة البكالوريوس، و14.5% منهم حاصلون على درجة الماجستير، و3.9% منهم حاصلون على درجة الدكتوراه. وبمعنى آخر هذا يعني أن نسبة كبيرة من هؤلاء المغتربين يشغلون المستويات المرتفعة من السلم الوظيفي في أسواق العمل الخليجية. وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن نحو 50% الحاصلين على شهادة البكالوريوس فما فوق من المغتربين العاملين في الدول الخليجية قد حصلوا على شهادة البكالوريوس من جامعات حكومية أردنية.

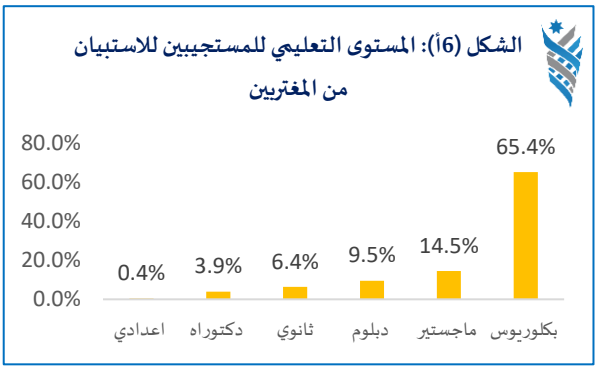

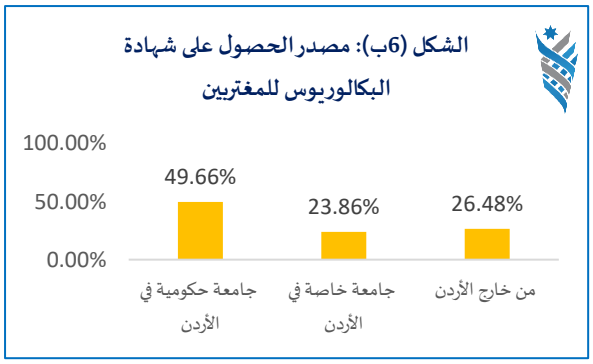

3. في المتوسط، ان توزيع المغتربين الأردنيين حسب المحافظة الأم يعكس التوزيع السكاني للمحافظات الأردنية، حيث أظهرت نتائج الاستبيان أن المحافظة الأم لـ58.1% من المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي هي العاصمة عمان، فيما كان 15.4% منهم يقطنون اربد قبل الاغتراب (الشكل7). وفي هذا السياق، نشير إلى أن نحو 70% من المغتربين الذين شملهم الاستبيان كانوا قد عملوا في السوق الأردني قبل الاغتراب (الشكل 8أ)، و62.3% منهم عملوا في القطاع الخاص الأردني (الشكل 8ب).

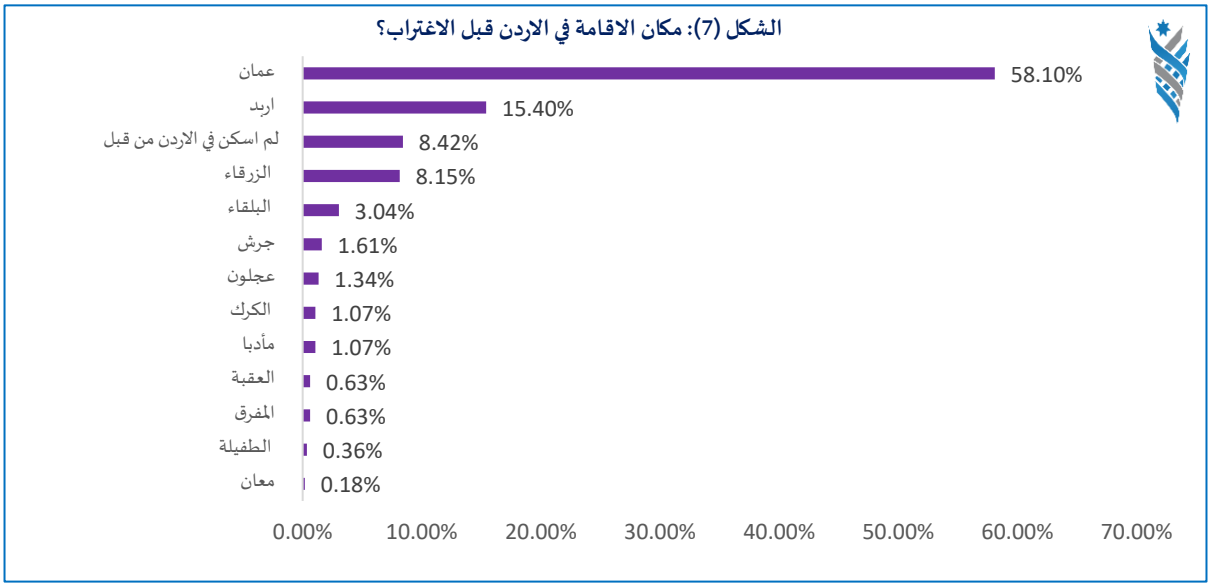

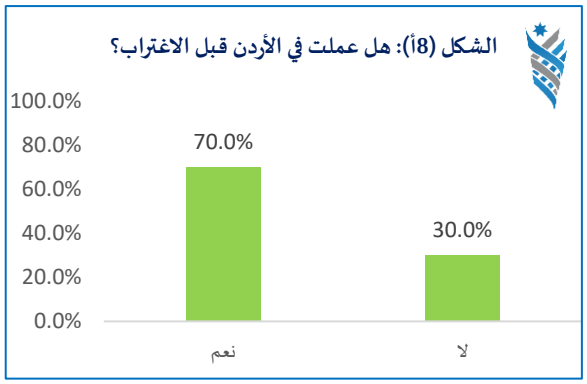

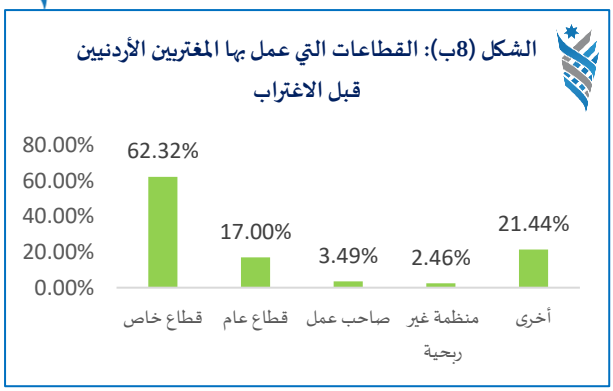

4. قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتوجيه سؤال للمغتربين الأردنيين حول أهم الأسباب التي دفعتهم للاغتراب. حيث قال 68.58% من المغتربين بأن السبب الرئيسي الذي دفعهم للاغتراب هو "تحسين الوضع المعيشي". وكذلك، فقد قال (51.38%) من المغتربين بأن السبب الرئيسي الكامن خلف اتخاذهم لقرار الاغتراب هو أن "العمل والدخل في الأردن غير مجدٍ"، فيما قال (6.05%) من المغتربين بأن انعدام الأمن الاقتصادي والسياسي هو السبب الذي قادهم لاتخاذ قرارهم بالاغتراب.

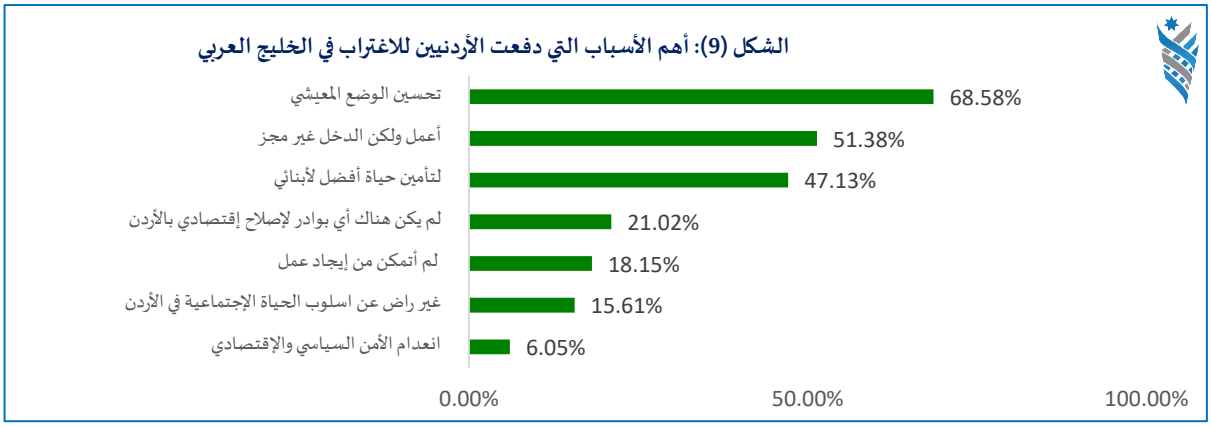

5. الشكل 10أ يبين توزيع المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي حسب الدولة التي يعملون بها، وأظهرت النتائج أن 61.4% من المغتربين المستجيبين للاستبيان يعملون في المملكة العربية السعودية، فيما كان 14.1% منهم يعملون في دولة الامارات العربية المتحدة، و12.5% منهم في دولة قطر. أما بالنسبة للمدة التي عملها المغتربون في دول الخليج العربي، أظهرت النتائج أن 22.8% منهم قد عملوا في الخليج لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات كما يظهر الشكل 10ب. وبالمتوسط، نستطيع القول بأن الأردنيين الذين يعملون في دول الخليج يبقون لمدة طويلة في العمل في هذه الدول.

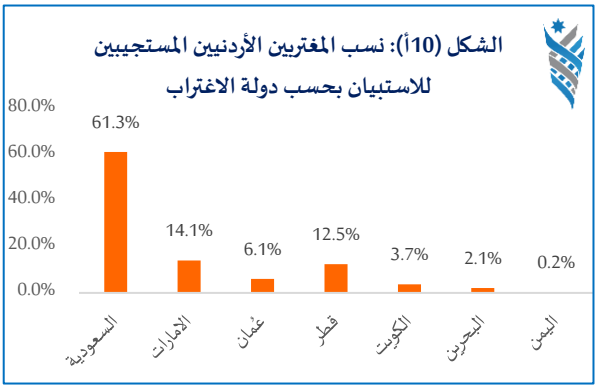

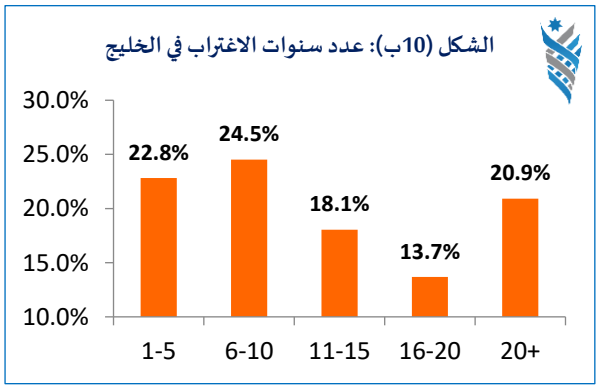

6. عندما قام المنتدى بسؤال المغتربين عن قيامهم بتحويل الأموال للأردن من عدمه، قال 32.1% من المغتربين بأنهم لا يقومون بتحويل الأموال. ويعتبر هذا المكون من المغتربين بحاجة للدراسة لمعرفة الأسباب التي تؤثر في مسألة تحويلهم للأموال من عدمها، ولهذا يناقش الفصل القادم من الدراسة هذه المسألة. وفي ذات السياق من المهم الإشارة إلى أن فئة كبيرة من المغتربين الأردنيين لا يحولون أموالهم عبر القنوات الرسمية لتحويل الأموال، حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته (36.7%) من المغتربين؛ وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الحوالات لا تدخل ضمن ما يتم احتسابه في الأرقام الرسمية.

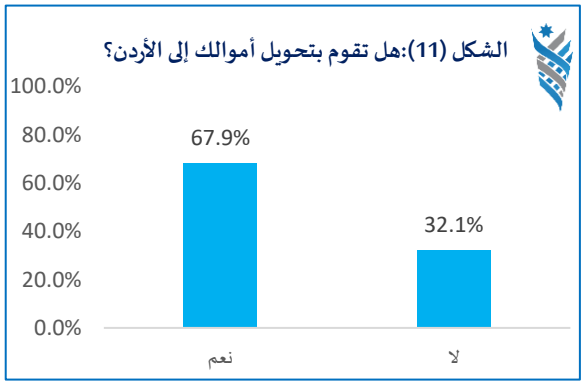

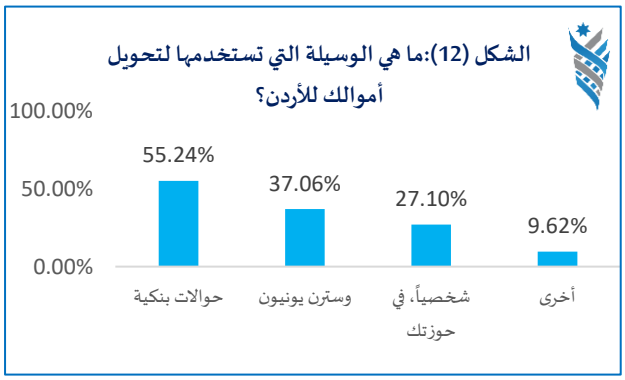

7. عند سؤال المغتربين عن الأسباب التي تدفعهم لتحويل الأموال لغير حساباتهم الشخصية أو عائلتهم المباشرة (الزوجة والأبناء)، قال 78.1% منهم بأن لديهم "التزام أخلاقي بالقيام في هذا". بالمقابل فقد قال (34.4%) منهم فقط بأنهم يتلقون "طلبات مستمرة من عائلاتهم".

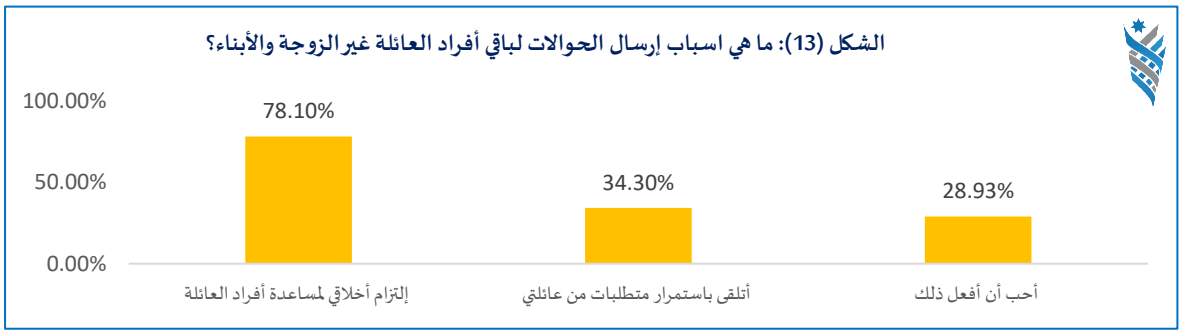

8. يبين الشكل 14 بأن (64.4%) من المغتربين يقومون بإرسال حوالاتهم لحساباتهم الشخصية في الأردن، فيما قال 30% منهم انهم يرسلون هذه الحوالات لغايات شراء منزل لهم في الأردن وقال 20% منهم بأنهم يرسلونها لغاية شراء أرض. النسب الأقل كانت لمن يرسلون الحوالات لتأسيس أعمال خاصة بهم وشكلت هذه الفئة ما نسبته 3.9%، وفي ذات السياق قال 1.3% فقط من المغتربين بأنهم يرسلون حوالات لغايات استثمارها في السوق المالي.

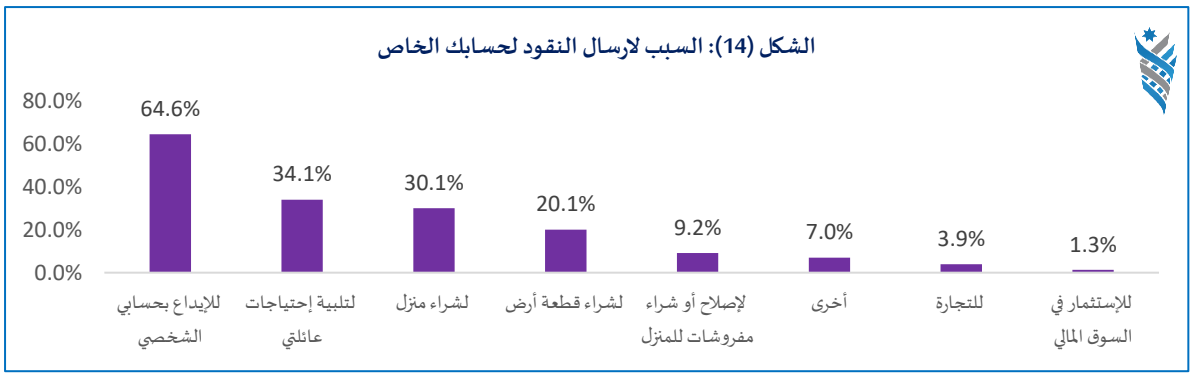

9. وكما هو متوقع، فإن نسبة كبيرة من المغتربين يقومون بزيارة الأردن بشكل دوري (الشكل 15)، وفي هذا السياق فقد قال 74.5% منهم بأنهم يحملون مبالغ نقدية معهم عند عودتهم للأردن؛ وهذا يعني أن هنالك جزءاً ضخماً من حوالاتهم الواردة للاقتصاد الأردني تمر عبر قنوات غير رسمية. (الشكل 16)

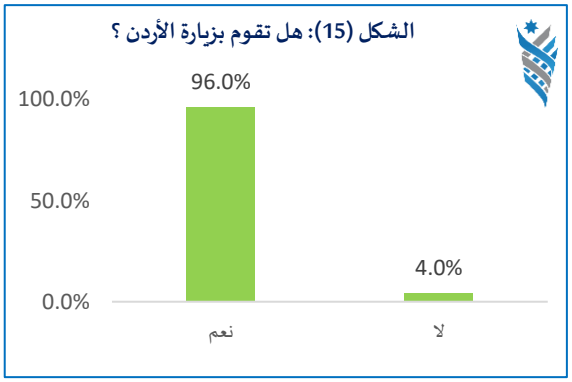

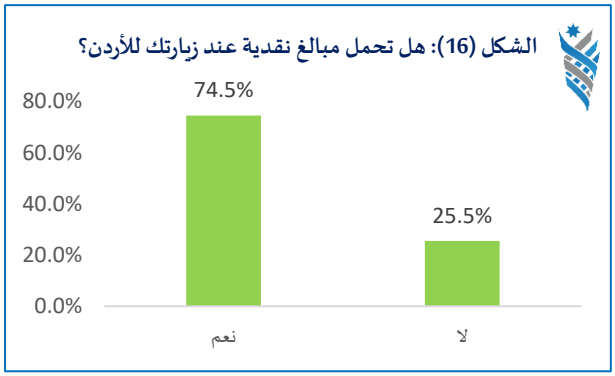

10. من الأمور المثيرة للانتباه أن 63.3% من المغتربين قالوا بأنهم يخططون للعودة إلى الأردن قبل وصولهم لسن التقاعد؛ وهذا يعني أن هنالك عدداً لا بأس به من العمالة الأردنية الماهرة ستعود للعمل في السوق الأردني، وكذلك سيدخل السوق الأردني المزيد من رؤوس الأموال الناجمة عن ادخارات المغتربين الأردنيين.

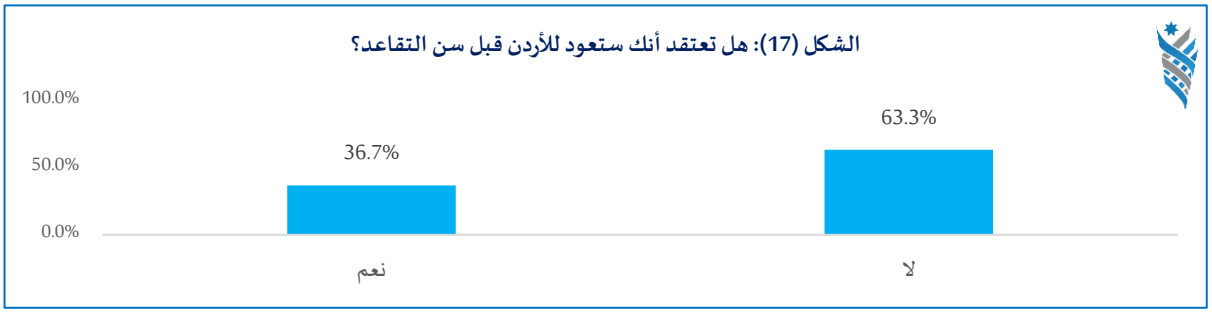

11. وفي سياق متصل للنقطة السابقة، أظهرت النتائج بأن نحو 55.4% من المستجيبين للاستبيان قالوا بأنهم يخططون لقضاء فترة ما بعد التقاعد في الأردن. وهذا يشير إلى أن الأردن لن يخسر المغتربين ورؤوس أموالهم بسبب تقاعدهم في بلدان أخرى غير الأردن. كذلك، فقد قال 16% فقط من المستجيبين للاستبيان بأنهم سيغيرون المدينة التي كانوا يقطنون بها قبل الاغتراب في حال عودتهم للاستقرار في الأردن، وهذا يعني أن عودة المغتربين لن تتسبب في هجرة داخلية على مستوى عال.

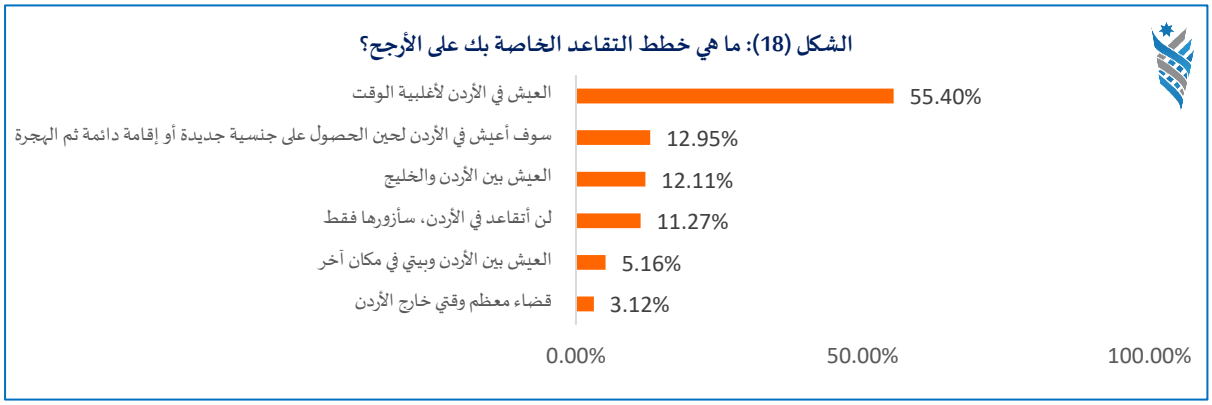

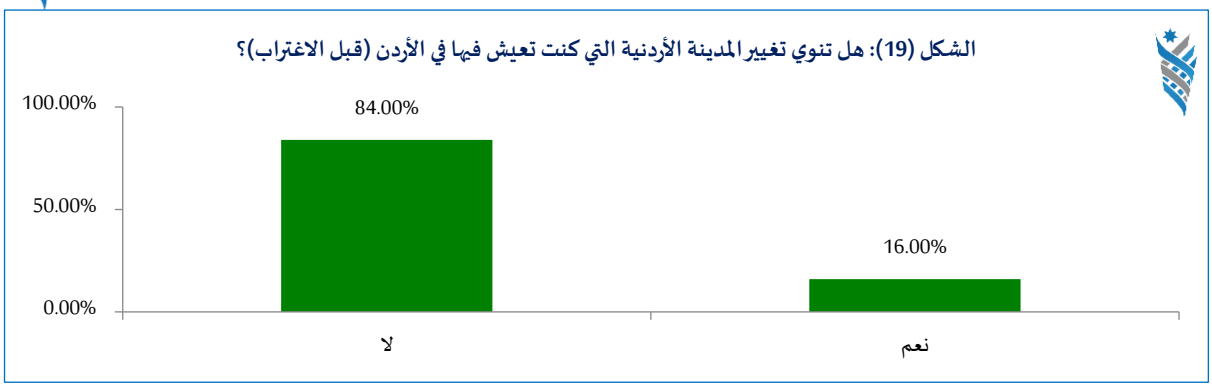

12. يبلغ متوسط الدخل السنوي للمغترب الأردني العامل في دولة خليجية **38,734** دينار أردني، ويبلغ وسيط الدخل السنوي للمغترب ما قيمته **24,000** ديناراً أردنياً.
13. متوسط المبلغ السنوي الذي يقوم المغترب الواحد في دول الخليج العربي بتحويله للأردن هو **13,717** دينار، ووسيط هذا المبلغ هو **10,000** دينار.
14. بالمتوسط، إن المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي الذين يقومون بتحويل الأموال للأردن يحولون نحو **35%** من دخلهم السنوي (38,734/13,717).

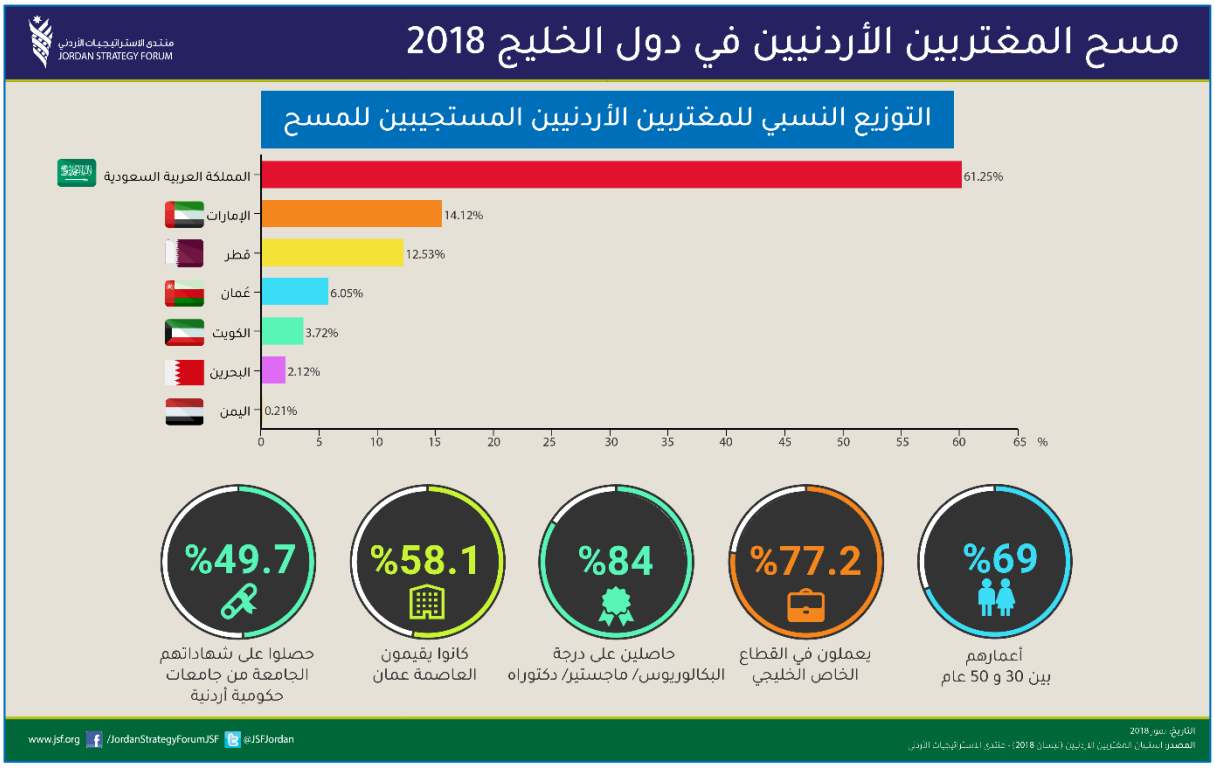

3.نتائج تحليل بيانات استبيان المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي

كما هو مبين في مقدمة الدراسة فإن هدف هذا القسم هو دراسة ما يأتي: **أولاً**، معرفة العوامل المؤثرة في قرار تحويل الأموال من عدمه. **ثانياً**، معرفة العوامل المؤثرة في قيمة المبالغ المحولة. **ثالثاً**، معرفة العوامل المؤثرة في مستوى دخل الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بدراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمغتربين، مثل: العمر والجنس والحالة الاجتماعية والدخل، وكيفية تأثير هذه العوامل بقرار التحويل وحجم المبالغ المحولة.

وبناءً على التحليل الاحصائي الذي قام به منتدى الاستراتيجيات الأردني، تالياً أهم النتائج التي أظهرها هذا التحليل:

(بالنسبة للقارئ المتخصص فإن المنهجية المستخدمة في التحليل موضحة في ملحق الدراسة)

أولاً، قرار التحويل:

1. الزيادة في العمر تزيد من احتمالية قيام المغترب بتحويل الأموال؛ بمعنى أن المغتربين الأكبر سناً يميلون لتحويل الأموال للأردن أكثر من نظرائهم الشباب.
2. المستوى التعليمي لا يؤثر على احتمالية قيام المغترب بتحويل الأموال. حيث أن النتائج تشير إلى أن احتمالية قيام المغترب بتحويل الأموال لا تكون أعلى عند المغتربين المتعلمين أكثر من أولئك الأقل تعليماً.
3. ان احتمالية قيام المغتربين الذين عملوا لسنوات أطول في الأردن قبل الاغتراب بتحويل الأموال للأردن أكبر من غيرهم. حيث أن النتائج أظهرت أن أولئك الذين كان لديهم خبرات عملية سابقة لاغترابهم في الأردن أكثر ميلاً للتحويل من غيرهم، بمعنى كلما ازداد عدد سنوات الخبرة في الأردن قبل الاغتراب ازدادت احتمالية التحويل.
4. بالنسبة للمغتربين العاملين في المملكة العربية السعودية، تكون احتمالية اتخاذهم قراراً بتحويل أموالهم للأردن أكبر من هذه الاحتمالية للمغتربين الأردنيين في الدول الخليجية الأخرى.
5. كلما ازداد عدد سنوات العمل في الخليج العربي للمغترب (كلما طالت مدة الاغتراب) قلت احتمالية قيام المغترب بتحويل الأموال للأردن.
6. كلما ارتفع مستوى دخل المغترب؛ ازدادت احتمالية قيامه بتحويل الأموال للأردن، بمعنى أن المغتربين ذوي الدخل الأعلى يميلون أكثر من غيرهم لتحويل الأموال إلى الأردن.
7. أظهرت النتائج أن المغتربين الذين يعملون في القطاع العام الخليجي أكثر ميلاً للتحويل من العاملين في القطاعات الأخرى، بمعنى أن المغتربين العاملين في القطاع العام الخليجي لديهم احتمالية أكبر من غيرهم لاتخاذ قرار بتحويل الأموال للأردن.

ثانياً، محددات قيمة مبالغ الأموال المحولة:

1. لا يؤثر عمر المغترب في قيمة مبلغ الحوالة المرسلة.
2. كلما ارتفع المستوى التعليمي للمغترب ارتفعت قيمة المبالغ المحولة من قبله، أي أن المغتربين الأردنيين ذوي المستويات التعليمية الأعلى يقومون بتحويل مبالغ أكبر من التي يحولها من هم أقل تعليماً.
3. بالنسبة للمغتربين الذين كان لديهم سنوات خبرة عملية أطول في الأردن قبل الاغتراب؛ فإنهم مبالغ حوالاتهم ليست أكبر من أولئك الذين لم يكن لديهم أي خبرات عملية في الأردن قبل اغترابهم.
4. ان المبالغ التي يحولها المغتربون الأردنيون العاملون في المملكة العربية السعودية أكبر من المبالغ التي يحولها المغتربون الأردنيون في الدول الخليجية الأخرى.
5. كلما ازداد عدد سنوات عمل المغترب في الخليج العربي ارتفعت قيمة المبالغ المحولة.
6. كلما ارتفع مستوى دخل المغترب كلما ارتفعت قيمة المبالغ المحولة من قبله.
7. ان المبالغ التي يقوم بتحويلها المغتربون العاملون في القطاع العام الخليجي أكبر من تلك التي يقوم بتحويلها المغتربون العاملون في القطاعات الأخرى.

ثالثاً، العوامل المؤثرة في دخل المغتربين العاملين في دول الخليج العربي:

1. يؤثر العمر ايجاباً على مستوى الدخل، بمعنى أن المغتربين الأكبر سناً يجنون دخولاً أعلى من المغتربين الأقل منهم سناً.
2. يؤثر التعليم ايجاباً في مستوى الدخل، بمعنى أن المغتربين ذوي المستويات التعليمية الأعلى يحققون دخولاً أعلى من أولئك الأقل تعليماً.
3. لا تؤثر الخبرة العملية للمغترب في الأردن قبل الاغتراب على مستوى الدخل، حيث أظهرت النتائج أن المغتربين الذين عملوا في الأردن لسنوات أطول من غيرهم في الأردن قبل الاغتراب لا يحققون دخولاً أعلى.
4. مستوى دخل المغتربين الأردنيين العاملين في المملكة العربية السعودية أقل من مستوى دخل المغتربين العاملين في الدول الخليجية الأخرى.
5. كلما ازداد عدد سنوات العمل في الخليج العربي للمغترب؛ ازداد مستوى دخله.
6. مستوى دخل المغتربين العاملين في القطاع الخاص الخليجي أعلى من مستوى دخل المغتربين العاملين في القطاع العام الخليجي.

4.التوصيات بناءً على نتائج استبيان المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي

بناءً على نتائج الاستبيان والتحليل الذي قام به منتدى الاستراتيجيات الأردني لبيانات هذا الاستبيان، فإن المنتدى يوصي بما يأتي:

أولاً، أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي للمغتربين الذين استجابوا للاستبيان هو أكثر العوامل تأثيراً في دخلهم. كذلك، فإن النتائج تشير إلى أن مستوى الدخل يؤثر ايجاباً على احتمالية قيام المغترب بالتحويل، وعلى قيمة المبالغ المحولة أيضاً؛ لذلك فإنه من الضروري لجميع أصحاب الشأن والعلاقة في الأردن الاهتمام بجودة التعليم في الأردن، خصوصاً التعليم الجامعي، ويجب أن يبقى هذا على سلم أولويات الحكومة. حيث أنه من الطبيعي أن يتعرض المغتربون لأردنيون العاملون في الأسواق الخليجية للمنافسة في فرص العمل من قبل المواطنين الخليجيين والمغتربين من الدول الأخرى، حيث أن ارتفاع مستوى تعليمهم وجودته من شأنه أن يزيد قدرتهم التنافسية في فرص العمل في هذه الأسواق. وفي ذات السياق، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني أن يقوم ذوو الشأن والعلاقة كوزارة العمل على سبيل المثال بالاحتفاظ بتحليلات محدثة بشكل دوري حول أسواق العمل في دول الخليج العربي؛ وذلك لمساعدة المغتربين العاملين في هذه الأسواق أو الذين ينوون العمل فيها على اتخاذ القرارات المرتبطة بعملهم في هذه الأسواق وتخطيط حياتهم المهنية مستقبلاً هناك، وتحسين مستواهم المهني ودخولهم، وبالتالي بقائهم لمدة أطول في دول الخليج العربي، وهذا بدوره سيؤدي لزيادة المبالغ المحولة للأردن.

ثانياً، ان مستوى دخل المغتربين العاملين في القطاع العام الخليجي أقل مستوى دخل المغتربين العاملين في القطاع الخاص الخليجي، ومع ذلك، فإن احتمالية القيام بالتحويل هي أعلى بالنسبة للمغتربين العاملين في القطاع العام الخليجي. بالإضافة لذلك، فإن المغتربين العاملين الذين عملوا في القطاع العام الأردني قبيل اغترابهم أكثر تحويلاً من غيرهم. ومن الطبيعي أن تكون هذه الفئة من العاملين في القطاع العام هي من المعلمين والأطباء والملحقين العسكريين، أو العاملين في القطاع العام الذين ذهبوا كإعارات أو بإجازات بدون راتب لمدة محدودة؛ ولهذا يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن تعمل الحكومة على الحفاظ على أعداد هذه الفئة من المغتربين وزيادتها من خلال الاتفاقيات الحكومية مع حكومات هذه الدول لرفدهم بالخبرات الأردنية التي ستحقق عوائد اقتصادية للأردن واكتسابها خبرات جديدة قبيل عودتها لمواصلة عملها في الأردن.

ثالثاً، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن يولي ذوو الشأن والعلاقة من صانعي السياسات والمسؤولين وغيرهم المزيد من الأهمية لسوق العمل السعودي، حيث أن نتائج تحليل المنتدى تظهر بأنه وعلى الرغم من انخفاض مستوى دخل المغتربين العاملين في المملكة العربية السعودية إلا أن احتمالية قيامهم بتحويل الأموال أعلى وكذلك يقومون بتحويل مبالغ أكبر للأردن.

المراجع

Bel-Air, F. (2016), “Migration Profile: Jordan”, Robert Shuman Center for Advanced Studies, Migration Policy Center.

JSF (2018), “The Economics of Jordanian Remittances: Some Issues We Should Be Happy About and Enhance”.

World Bank (2018), “Migration and Development Brief 29: The World Bank, April.

Central Bank of Jordan Database.

World Bank Database.

ملحق أ

To evaluate the impact of various socio-economic factors on the **probability of remitting**, we perform a logit estimation of the following model:

$$Remit_i = \alpha_0 + \beta_1 Age_i + \beta_2 Education_i + \beta_3 Work\ Jordan_i + \beta_4 Saudi\ Arabia_i + \beta_5 Years\ Gulf_i + \beta_6 Income_i + \beta_9 Public_i$$

Where Remit is the ordinal variable (zero for not remitting and +1 for remitting) and i represents one given individual.

Age is the group to which the individual belongs (zero for those individuals between 18 – 40 years old, and +1 for older than 40 years). Education is equal to +1 if the individual has an undergraduate degree, +2 if the individual has an MA or a PhD degree, and zero otherwise. Work Jordan is equal to +1 if the individual worked in Jordan before migrating, and zero otherwise. Saudi Arabia is equal to +1 if the individual works in Saudi Arabia, and zero otherwise. Years Gulf is the number of working years in the Gulf (1 to 5 years, 6 to 10 years, 11 to 15 years, 16 to 20 years, and more than 20 years are equal to zero, +1, +2, +3, and +4 respectively. Income is the natural logarithm of annual income. Finally, Public is equal to +1 if the individual works for the private sector, and zero otherwise (public).

The results are as follows:

Variable	Coefficient	Exp(B)
Age	+0.786	2.195*
Education	+0.216	1.240
Work Jordan	+1.039	2.826*
Saudi Arabia	+0.659	1.933*
Years Gulf	-0.139	0.871**
Income	+0.446	1.561*
Public	-0.609	0.544**
*, and ** imply significance at the 99 and 95 percent confidence levels.		

To evaluate the impact of various socio-economic factors on the amount of the remitted funds, we perform the following OLS model:

$$Amount_i = \alpha_0 + \beta_1 Age_i + \beta_2 Education_i + \beta_3 Work\ Jordan_i + \beta_4 Saudi\ Arabia_i + \beta_5 Years\ Gulf_i + \beta_6 Income_i + \beta_9 Public_i$$

Where Amount is the natural logarithm of the amount of annual remitted funds, and i represents one given individual. The rest of the variables are as defined below.

The results are as follows:

Variable	Coefficient	t-statistic
Age	+0.049	0.598
Education	+0.039	0.360
Work Jordan	0.099	1.038
Saudi Arabia	0.455	5.272*
Years Gulf	+0.053	5.272*
Income	+0.8787	16.397*
Public	-0.221	-2.222**
*, and ** imply significance at the 99 and 95 percent confidence levels.		

To evaluate the impact of various socio-economic factors on income, we perform the following OLS model:

$$Income_i = \alpha_0 + \beta_1 Age_i + \beta_2 Education_i + \beta_3 Work\ Jordan_i + \beta_4 Saudi\ Arabia_i + \beta_5 Years\ Gulf_i + \beta_6 Income_i + \beta_9 Public_i$$

Where Remit Amount is the natural logarithm of the amount of annual remitted funds, and i represents one given individual. The rest of the variables are as defined below.

The results are as follows:

Variable	Coefficient	t-statistic
Age	+0.321	5.728*
Education	+0.667	9.992*
Work Jordan	0.061	1.002
Saudi Arabia	-0.476	-8.669*
Years Gulf	+0.063	3.084*
Public	+0.361	5.275*
*, and ** imply significance at the 99 and 95 percent confidence levels.		

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦١ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦١ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF